تصدر عن وزارة شئون الإعلام
مملكة البحرين

المراسلات

إدارة وسائل الإعلام
الجريدة الرسمية
وزارة شئون الإعلام
المنامة-مملكة البحرين
البريد الإلكتروني:
officialgazette@iaa.gov.bh
الموقع الإلكتروني:
www.mia.gov.bh

السنة الخامسة والسبعون

محتويات العدد

أمر ملكي رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء ٤
أمر ملكي رقم (٤١) لسنة ٢٠٢٢ بتعيين أعضاء مجلس الشورى ٦
أمر ملكي رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢ بتعيين رئيس مجلس الشورى ٨
قرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل المادة (٢) من القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٤
بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل ٩
قرار رقم (١٧٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن توفيق أوضاع الإقامة للمتقدمين لإصدار
تصريح مزاولة نشاط مهني ١١
قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن
بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل..... ١٣
قرار رقم (١٤٧) لسنة ٢٠٢٢ بتعيين كاتب عدل خاص..... ١٥
قرار رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل المادة (١) من القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تشكيل لجنة تأديب المنفِّذ الخاص أو أيٍّ من المنفِّذين الخاصِّين الطبيعيين
العاملين لديه وتحديد إجراءات وقواعد عملها ١٦
قرار رقم (١٤٣١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة مدينة خليفة
(النعيمات) - مجمع (٩٥٧)..... ١٨
قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٢ بشأن وقْف العمل بالترخيص السياحي لمرفقي طنجه
وبوليود بفندق وأجنحة لوماج ٢١
الترخيص الممنوح من قبل هيئة تنظيم الاتصالات لشركة ألاينس نتوركس ذ.م.م..... ٢٣
إعلانات إدارة التسجيل ٣٩

أمر ملكي رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٢
بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأخص المادة (٣٣/ح) منه،

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٦٩) منه،

وعلى الأمر الملكي رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُشكَّل المجلس الأعلى للقضاء من كُلٍّ من:

١- معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة — نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء
رئيس محكمة التمييز.

٢- الدكتور علي بن فضل البوعينين — النائب العام.

٣- القاضي عبدالرحمن السيد محمد السيد أحمد — وكيل محكمة التمييز.

٤- القاضي معصومة عبدالرسول عيسى — وكيل محكمة التمييز.

٥- فضيلة الشيخ عدنان عبدالله القطان — وكيل محكمة التمييز.

٦- فضيلة الشيخ ناصر أحمد خلف العصفور — وكيل محكمة التمييز.

٧- القاضي خالد حسن علي عجاجي — وكيل محكمة التمييز.

٨- القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة — وكيل محكمة التمييز.

٩- المستشار وائل رشيد بوعلاي — المحامي العام الأول.

١٠- المستشار نواف عبدالله حمزة — رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني.

١١- القاضي علي أحمد الكعبي — الأمين العام.

١٢- القاضي فاطمة فيصل حبيل منصور — وكيل المحكمة الكبرى المدنية.

١٣- المستشار حميد حبيب أحمد — المحامي العام الأول سابقاً.

وتكون مدة عضويتهم في هذا المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريـــخ: ٣ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ
الموافق: ٢٧ نوفمبـــــر ٢٠٢٢م

أمر ملكي رقم (٤١) لسنة ٢٠٢٢
بتعيين أعضاء مجلس الشورى

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مجلسي الشورى والنواب، وتعديلاته،

وعلى الأمر الملكي رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٤ بتحديد ضوابط تعيين أعضاء مجلس الشورى، المعدَّل بالأمر الملكي رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيَّن عضواً بمجلس الشورى كُلٌّ من:

١- علي صالح عبدالله الصالح.
٢- الدكتورة ابتسام محمد صالح الدلال.
٣- إجلال عيسى أحمد بوبشيت.
٤- الشيخ أحمد بن محمد بن علي آل خليفة.
٥- الدكتور أحمد سالم عبدعلي العريض.
٦- الدكتور بسام إسماعيل إبراهيم البنمحمد.
٧- جمال محمد عبدالرحمن فخرو.
٨- جمعة محمد جمعة الكعبي.
٩- الدكتورة جميلة محمد رضا السلمان.
١٠- الدكتورة جهاد عبدالله محمد الفاضل.
١١- جواد حبيب جواد الخياط.
١٢- جواد عبدالله عباس حسين.
١٣- حمد مبارك حمد النعيمي.
١٤- خالد حسين مهدي المسقطي.
١٥- دلال جاسم عبدالله الزايد.
١٦- رضا إبراهيم عبدالله منفردي.
١٧- رضا عبدالله علي فرج.
١٨- سبيكة خليفة أحمد الفضالة.
١٩- صادق عيد حسين آل رحمة.

٢٠- طارق جليل محمد الصفار.
٢١- طلال محمد عبدالله المناعي.
٢٢- عادل عبدالرحمن جاسم المعاودة.
٢٣- عادل عبدالرحمن محمد العسومي.
٢٤- عبدالرحمن محمد سيف جمشير.
٢٥- الدكتور عبدالعزيز حسن علي أبل.
٢٦- الدكتور عبدالعزيز عبدالله ناصر العجمان.
٢٧- عبدالله علي فضل النعيمي.
٢٨- الدكتور علي أحمد علي الحداد.
٢٩- علي حسين شهاب الشهابي.
٣٠- علي عبدالله علي العرادي.
٣١- علي محمد عيسى الرميحي.
٣٢- فؤاد أحمد جاسم الحاجي.
٣٣- الدكتورة فاطمة عبدالجبار محمود الكوهجي.
٣٤- لينا حبيب أحمد قاسم.
٣٥- الدكتور محمد علي حسن علي.
٣٦- الدكتور محمد علي محمد الخزاعي.
٣٧- نانسي دينا إيلي خضوري.
٣٨- هالة رمزي فايز قريصة.
٣٩- الدكتور هاني علي عبدالرحمن الساعاتي.
٤٠- السيد هشام هاشم حسين القصاب.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ بدء الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريـــخ: ٣ جمادي الأولى ١٤٤٤هـ
الموافق: ٢٧ نوفمبـــــر ٢٠٢٢م

أمر ملكي رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢
بتعيين رئيس مجلس الشورى

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن مجلسي الشورى والنواب، وتعديلاته،

وعلى الأمر الملكي رقم (٤١) لسنة ٢٠٢٢ بتعيين أعضاء مجلس الشورى،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيَّن معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيساً لمجلس الشورى.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ بدء الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٤ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ
الموافق: ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢م

قرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٢٢
بتعديل المادة (٢) من القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٤
بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم سوق العمل، وتعديلاته، وعلى الأخص المادتان (٤) و(٤٢) منه،

وعلى القرار رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الرسوم المفروضة على أصحاب العمل لاستخراج تصاريح العمل وتجديدها ورخص الإقامة لأفراد عائلة العامل وصاحب العمل الأجنبي، المُعدل بالقرار رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٣،

وعلى القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٤ بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل، المُعدل بالقرار رقم (٣) لسنة ٢٠١٩،

وعلى القرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن الرسم الشهري لمزاولة صاحب العمل الأجنبي للأنشطة المهنية،

وبناءً على عرْض وزير العمل، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

قُرِّر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدَل بنص المادة (٢) من القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٤ بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل، النص الآتي:

«يُحدَّد الرسم المستحَق على الأجانب الراغبين في الحصول على تصريح بمزاولة نشاط مهني أو تجديده بمبلغ يعادل قيمة الرسم المقرر عن كل تصريح عمل أو تجديده، وذلك لمدة سنتين، ويشمل الرسوم المتعلقة بتصريح مزاولة النشاط المهني، وتأشيرة عدم الممانعة والدخول للمملكة، ورخصة الإقامة، وتأشيرة العودة، وبطاقة الهوية.

كما تحدد الرسوم الشهرية التي تضاف إلى رسم إصدار أيِّ تصريح بمزاولة نشاط مهني أو تجديده بمبلغ يعادل قيمة الرسوم الشهرية المقررة على صاحب العمل عن كل عامل أجنبي من بعد أول خمسة عمال.

وتفرض غرامة تأخير قدرها خمسة دنانير عن كل شهر لم يتم سداد الرسم الشهري المستحَق عنه وذلك بحد أقصى خمسة عشر ديناراً.»

المادة الثانية

يُلغى القرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن الرسم الشهري لمزاولة صاحب العمل الأجنبي للأنشطة المهنية.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل وكافة الجهات المعنية، تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشْرِه في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر بتاريخ: ٧ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ
المـــوافـــق: ١ ديسمبـــــــر ٢٠٢٢م

وزارة الداخلية

قرار رقم (١٧٨) لسنة ٢٠٢٢
بشأن توفيق أوضاع الإقامة للمتقدمين لإصدار تصريح مزاولة نشاط مهني

وزير الداخلية:

بعد الاطلاع على قانون الأجانب (الهجرة والإقامة) لسنة ١٩٦٥، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم سوق العمل، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم تصاريح مزاولة صاحب العمل الأجنبي للأنشطة المهنية،

وعلى القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠١٤ بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (١٩٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن الرسوم الخاصة بخدمات الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن تصحيح أوضاع الإقامة للمتقدمين لإصدار تصريح صاحب عمل (عامل مرن)،

وبعد التنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل،

وبناءً على عرْض وكيل الوازرة لشئون الجنسية والجوازات والإقامة،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

قُرِّر الآتي:

المادة الأولى

تُلغى الإقامة لحاملي تصريح صاحب عمل (عامل مرن) بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار، ويحق لهم توفيق أوضاعهم قبل انقضاء تلك المدة بالحصول على تصريح مزاولة نشاط مهني والتسجيل في مراكز تسجيل العمالة المُعتمدة من هيئة تنظيم سوق العمل لهذا الغرض.

المادة الثانية

يتطلَّب إصدار تصريح مزاولة نشاط مهني الالتزام بسداد رسْم تمديد الإقامة المنتهية ورسْم التأخير للمتخلفين عن إصدار أو تجديد الإقامة للعمل والمستحَقة عن آخر سنة أو جزء

من السنة قبل تاريخ تقديم الطلب، المحدَّدين بجدول الرسوم الخاصة بخدمات الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة المرافق للقرار رقم (١٩٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن الرسوم الخاصة بخدمات الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة.

ويتم الإعفاء من الرسوم المستحَقة عن السنوات السابقة على التاريخ المشار إليه في الفقرة السابقة بشرط استيفاء طالب التصريح لشروط وضوابط التصريح، وعدم وجود أي تحفُّظات على استمرار بقائه في المملكة.

المادة الثالثة

تقوم هيئة تنظيم سوق العمل بتحصيل الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار نيابةً عن وزارة الداخلية، وذلك طبقاً للوائح والنُّظُم المعمول بها في هذا الشأن.

المادة الرابعة

يُلغى القرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن تصحيح أوضاع الإقامة للمتقدمين لإصدار تصريح صاحب عمل (عامل مرن).

المادة الخامسة

على وكيل الوزارة لشئون الجنسية والجوازات والإقامة تنفيذ أحكام هذا القرار، بالتنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشْرِه في الجريدة الرسمية.

وزير الداخلية
الفريق أول
راشد بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ٢٣ ربيع الآخر ١٤٤٤هـ
الموافق: ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢م

هيئة تنظيم سوق العمل

قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢
بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧
بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل:

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم سوق العمل، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إسناد بعض مهام هيئة تنظيم سوق العمل إلى مراكز تسجيل العمالة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل،

وبعد موافقة مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل،

قُرِّر الآتي:

المادة الأولى

تُضاف إلى القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل مادتان جديدتان برقمي (المادة الثانية (مكرراً)) و(المادة الثانية (مكرراً ١)) إلى ذات القرار، نصاهما الآتيان:

المادة الثانية (مكرراً):

«يحتسب مبلغ قدره خمسة دنانير مقابل إصدار بطاقة عمل للعمال الأجانب المصرح لهم بمزاولة الأنشطة المهنية، بعد إصدار التصريح لهم أو تجديده.»

المادة الثانية (مكرراً ١):

«يُحصل مبلغ شهري قدره خمسة دنانير نظير متابعة التزام العمال الأجانب المصرح لهم بمزاولة الأنشطة المهنية بالتسجيل في مراكز تسجيل العمالة المعتمدة من هيئة تنظيم سوق العمل لهذا الغرض.»

المادة الثانية

على الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشْرِه في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل
جميل بن محمد علي حميدان

صدر بتاريخ: ٥ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ
الموافق: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢م

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (١٤٧) لسنة ٢٠٢٢
بتعيين كاتب عدل خاص

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ بشأن التوثيق، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٧،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ١٩٧١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ بشأن التوثيق، المعدَّلة بالقرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى القرار رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم تراخيص وأعمال والتزامات وجزاءات كاتب العدل الخاص للقيام بأعمال التوثيق، المعدل بالقرار رقم (١٠٠) لسنة ٢٠١٩،

وعلى القرار رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٧ بشأن الالتزامات المتعلقة بإجراءات حظْر ومكافحة غسْل الأموال وتمويل الإرهاب في أعمال كاتب العدل والموثِّق المساعد وكاتب العدل الخاص، وضوابط التدقيق والرقابة عليها،

وعلى القرار رقم (٩١) لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل رسوم التوثيق، المعدل بالقرار رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٩،

وبناءً على عرْض وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية،

قُرِّر الآتي:

المادة الأولى

تُعيَّن الآنسة/ شيماء محمد عبدالله البنعلي كاتب عدْلٍ خاصاً باللغة العربية.

المادة الثانية

على وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

وزير العدل
والشئون الإسلامية والأوقاف
نواف بن محمد المعاودة

صدر بتاريخ: ٦ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ
الموافق: ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢م

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٢٢
بتعديل المادة (١) من القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تشكيل لجنة تأديب المنفِّذ الخاص أو أيٍّ من المنفِّذين الخاصِّين الطبيعيين العاملين لديه وتحديد إجراءات وقواعد عملها

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

بعد الاطلاع على قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١،

وعلى القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تشكيل لجنة تأديب المنفِّذ الخاص أو أيٍّ من المنفِّذين الخاصِّين الطبيعيين العاملين لديه وتحديد إجراءات وقواعد عملها،

وبناءً على عرْض وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية،

قُرِّر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدَل بنص المادة (١) من القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تشكيل لجنة تأديب المنفِّذ الخاص أو أيٍّ من المنفِّذين الخاصِّين الطبيعيين العاملين لديه وتحديد إجراءات وقواعد عملها، النص الآتي:

تُشكَّل لجنة تأديب المنفِّذ الخاص أو أيٍّ من المنفِّذين الخاصِّين الطبيعيين العاملين لديه، ويُشار إليها في هذا القرار بكلمة (اللجنة)، برئاسة السيد/ وائل أنيس أحمد (مستشار قانوني مساعد)، وعضوية كُلٍّ من:

١	السيد/ خالد فاروق محمد صالح	رئيس شئون محاكم التنفيذ	نائب الرئيس
٢	السيد/ محمد سامي الدوسري	رئيس المحاكم الكبرى المدنية	عضواً
٣	السيد/ محمد عبدالعظيم العيد	باحث قانوني	عضواً
٤	السيد/ محمد عبدالوهاب عبدالله	أخصائي تنفيذ أحكام أول	عضواً

ويحل نائب الرئيس محل رئيس اللجنة عند غيابه أو قيام مانع لديه.

المادة الثانية

على وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشْرِه في الجريدة الرسمية.

وزير العدل
والشئون الإسلامية والأوقاف
نواف بن محمد المعاودة

صدر بتاريخ: ٦ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ
المـوافـق: ٣٠ نوفمبـر ٢٠٢٢م

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (١٤٣١) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة مدينة خليفة (النعيمات) - مجمع (٩٥٧)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدَّة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢٢،

وبعد العرْض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرْض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قُرِّر الآتي:

مادة (١)

يُغيَّر تصنيف العقار رقم (١٢٠١٠٩٤٧) الكائن في منطقة مدينة خليفة (النعيمات) مجمع (٩٥٧) من تصنيف مناطق مشاريع وزارة الإسكان (MOH) إلى تصنيف مناطق الخِدْمات الدينية (CSR) حسب تخصيص العقار في وثيقة الملكية ووفقاً لِما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبَّق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢٢.

مادة (٢)

يُلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشَر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشْرِه.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني
آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٥ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ
المـــوافـــق: ٢٩ نـوفـمبـــــر ٢٠٢٢م

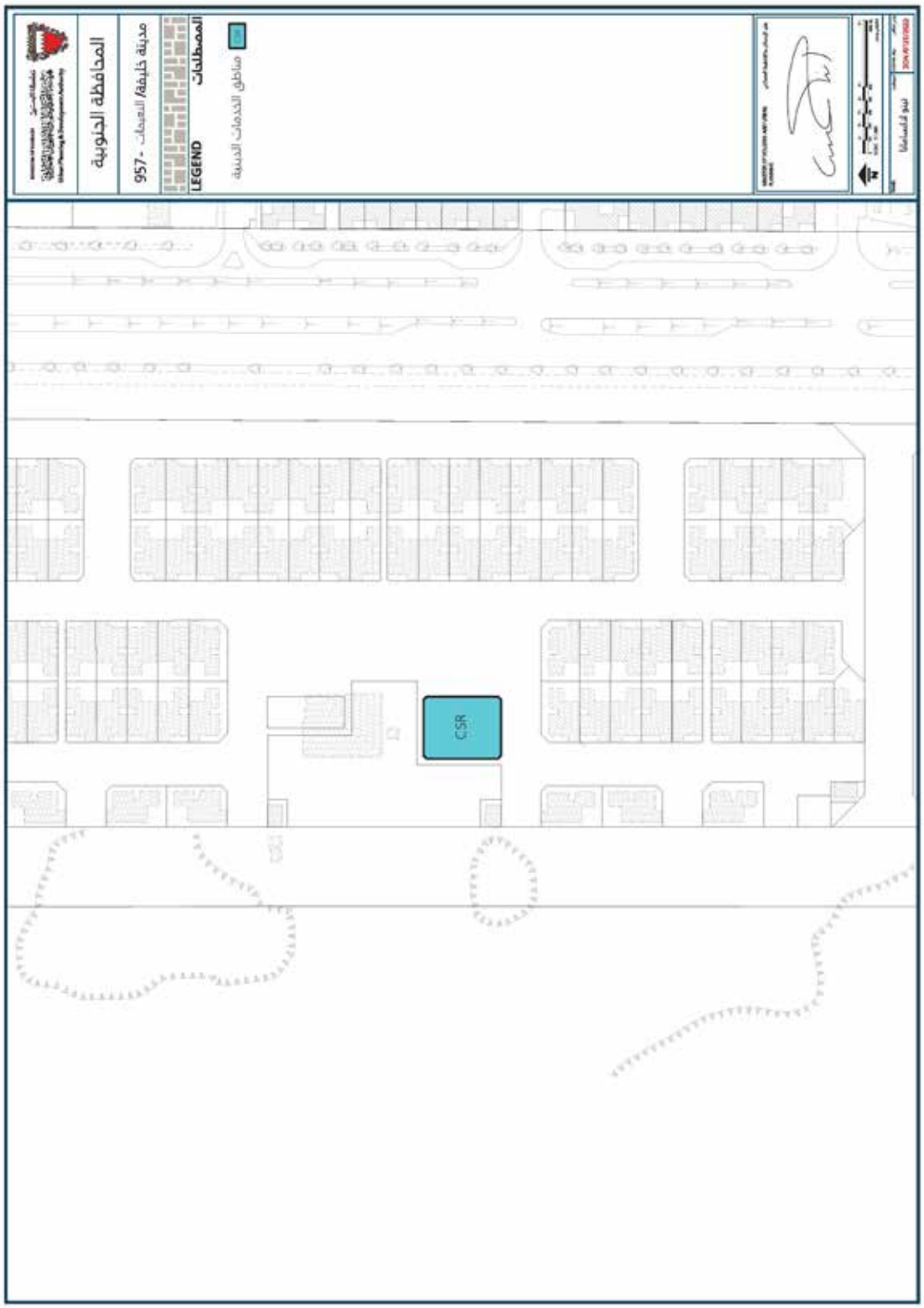
المحافظة الجنوبية
مدينة خليفة/ العيطات - 957
المصطلحات
LEGEND
مناطق الخدمات العامة
CSR

وزارة السياحة

قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٢
بشأن وقْف العمل بالترخيص السياحي
لمرفقي طنجه وبوليود بفندق وأجنحة لوماج

وزير السياحة:

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء وتنظيم هيئة البحرين للسياحة والمعارض، وتعديلاته،

وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٩ بشأن شروط وإجراءات منح الترخيص لمزاولة أعمال الخدمات السياحية وتجديدها، المعدل بالقرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٤ بشأن تصنيف وتنظيم تراخيص المرافق السياحية المخصصة لخدمات المأكولات والمشروبات بالفنادق،

وعلى القرار رقم (١٩٦) لسنة ٢٠١٧ بشأن رسوم الخِدْمات الفندقية، المعدل بالقرار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٨،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بشأن رسوم منْح وتجديد تراخيص الخِدْمات السياحية،

وعلى القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٢ بشأن نظام الإحصاء الإلكتروني السياحي،

وبناءً على توصية الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض،

قُرِّر الآتي:

مادة (١)

يوقَف العمل بالترخيص السياحي لمرفقي طنجه وبوليود بفندق وأجنحة لوماج لمدة شهرين، وذلك لإخلال إدارة الفندق بمتطلبات الترخيص السياحي، وعدم الربط بنظام الإحصاء الإلكتروني السياحي.

ويعاد العمل بالترخيص السياحي بشكل تلقائي فور الربط بنظام الإحصاء الإلكتروني السياحي.

مادة (٢)

على الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

وزير السياحة

فاطمة بنت جعفر الصيرفي

صدر بتاريخ: ١٢ ربيع الآخر ١٤٤٤هـ

الموافق: ٦ نوفمبر ٢٠٢٢م

الترخيص الممنوح من قبل هيئة تنظيم الاتصالات

لشركة ألاينس نتوركس ذ.م.م

هيئة تنظيم الاتصالات
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

INDIVIDUAL INTERNATIONAL TELECOMMUNICATIONS SERVICES LICENCE GRANTED TO

("ALLIANCE NETWORKS W.L.L")

Commercial Registration No. ("150177-1")

BY THE TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY UNDER THE LEGISLATIVE DECREE 48 OF 2002 WITH RESPECT TO TELECOMMUNICATIONS

Document Number: LIC/1122/001

Date of Issue: 15 November 2022

Approved by the General Director of the TRA

Philip Marnick

هيئة تنظيم الاتصالات
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY
Kingdom of Bahrain · مملكة البحرين

INDIVIDUAL LICENCE FOR INTERNATIONAL TELECOMMUNICATIONS SERVICES GRANTED TO ("ALLIANCE NETWORKS W.L.L") BY THE TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY

1. GRANT OF LICENCE

1.1 The Telecommunications Regulatory Authority (the "**Regulator**") hereby grants Alliance Networks W.L.L (the "**licensee**") this licence, under the Telecommunications Law promulgated by Legislative Decree No. 48 of 2002, by virtue of which the licensee is authorized to provide the telecommunications services described herein in the Licensed area (the "**licence**").

1.2 This licence shall be subject to the provisions herein stated, the Telecommunications Law and any regulations issued thereunder.

2. DEFINITIONS

2.1 For the purposes of this licence:

(a) A meaning or definition provided for any word, phrase or expression under the Telecommunications Law shall also be applicable to such word, phrase or expression in this licence; unless the context requires otherwise.

(b) A reference to significant market power or dominant position shall be a reference to such power or position, as the case may be, for the relevant market as determined by the Regulator from time to time.

(c) The following terms and expressions shall have the following meanings unless the context requires otherwise:

"**Affiliate**" means, as used with respect to any person, any other person directly or indirectly controlling, controlled by, or under common control with, that person. In the case where one person owns, directly or indirectly, 50% or more of the share capital, voting rights, securities, or other ownership interest of another person, both such persons shall be deemed an affiliate;

"**Call**" includes any communication conveying voice and data:

(a) whether between persons and persons, things and things or persons and things;

(b) whether in the form of speech, music or other sounds;

(c) whether in the form of data;

(d) whether in the form of text;

(e) whether in the form of visual images (animated or otherwise);

(f) whether in the form of signals; and

(g) whether in any combination of the foregoing forms;

"**Control**" means, as applied to any person, the possession, directly or indirectly, of the power to direct or cause the direction of the management of that person, whether through ownership, voting or other means and "**controlling**" and "**controlled**" shall be construed accordingly;

"Earth Station services" means the uplink and downlink of communications between satellites and Earth Stations.

"**Effective date**" means the date referred to in section 16.1;

"**Force Majeure**" means any cause affecting the performance by the licensee of any obligation hereunder arising from acts, events, omissions, happenings or non-happenings beyond its reasonable control including (but without limiting the generality thereof) governmental or States' acts or regulations, fire, flood, inclement weather, terrorism or any disaster or an industrial dispute (other than relating to the licensee's own workforce) affecting the provision of Licensed services. Any act, event, omission, happening or non-happening only will be considered Force Majeure if it is not attributable to the wilful act, neglect or failure to take reasonable precautions of the licensee, its officers, contractors, sub-contractors, agents, servants or employees;

"International gateway" means a telecommunications facility consisting of a switch and associated transmission equipment that connects a telecommunications network to telecommunications networks in other countries by means of international telecommunications facilities;

"**International telecommunications facilities**" means telecommunications facilities used or intended for use in connecting the Kingdom of Bahrain to other countries or territories outside the Kingdom of Bahrain, or *vice versa*, for the provision of an international telecommunications service;

"**International telecommunications service**" means the provision of telecommunications services between the Kingdom of Bahrain and countries or territories outside the Kingdom of Bahrain, or *vice versa* but does not include the provision of Earth Station services unless the licensee is also the holder of a Earth Station services licence;

"**International telecommunications service subscriber**" means any subscriber for the Licensed services;

"Lawful Access Regulation" means Resolution No. (8) of 2009 promulgating the Regulation requiring licensees to implement Lawful Access, as may be amended from time to time;

"**Licensed area**" means the territory of the Kingdom of Bahrain;

"**Licensed services**" means all telecommunications services described in section 3.1;

"Schedule of Fees" means the Regulator's schedule specifying the licence fees payable by licensees, as may be amended from time to time;

"**Message"** means that part of any transmitted signal representing information to be conveyed from one end user to another;

"**Resale services**" means licensed end-to-end retail telecommunications services offered to its subscribers by a licensed operator that are, subject to Article 58 of the Telecommunications Law, purchased from the licensee by another licensed operator for on-sale by such operator to end-users or other licensed operators, either alone or, together with such additional services as the other licensed operators may provide. For the avoidance of doubt, Resale services shall exclude Licensed services involving interconnection with the licensee's telecommunications network; and

"**Router**" means a device that examines incoming messages, interprets the address information contained in each message and decides the best route to transmit it to its final destination.

3. LICENSED SERVICES

3.1 The licensee is authorised on a non-exclusive basis to provide international telecommunications services by means that include any international telecommunications facilities.

3.2 The licensee may, with the prior written approval of the Regulator, provide any or all of the Licensed services through an affiliate or sub-contract the provision of any or all of the Licensed services to another person; provided, however, that the licensee shall continue to be fully liable for any obligation arising in relation to the provision of such Licensed service. The Regulator may revoke its approval at any time by providing reasonable advance notice to the licensee in writing. The prior written approval of the Regulator shall not be required if such affiliate is and remains wholly-owned by the licensee, provided always that the Regulator shall be notified of such arrangement.

4. TELECOMMUNICATIONS FACILITIES AND NETWORKS

4.1 The licensee shall have the right to access the telecommunications facilities and inter-connect with the telecommunications network of public telecommunications operators in accordance with Article 57 of the Telecommunications Law and the terms of any licence granted to any such operator pursuant to Article 25 of the Telecommunications Law.

4.2 The licensee shall have the right to access any Fixed Telecommunications Infrastructure Network in line with any agreements entered into with any holder of a Fixed Telecommunications Infrastructure Network Licence.

4.3 Throughout the term specified in section 16 of this licence, the licensee shall be required to install, operate and maintain at least one international gateway and/or a router, which shall have been approved in accordance with Article 38 of the Telecommunications Law, for the purpose of providing the Licensed services.

5. RELATIONS WITH SUBSCRIBERS

5.1 Without derogating from Article 55 and Article 56 of the Telecommunications Law, the licensee shall publish a code of practice on subscribers affairs approved in writing by the Regulator, giving guidance to the licensee's international telecommunications service subscribers in respect of any disputes and complaints relating to the provision by the licensee of the Licensed services.

5.2 The licensee shall prepare an initial draft of the code of practice on subscriber affairs and submit it for review by the Regulator within three (3) months of the Effective date.

5.3 The code of practice on subscriber affairs shall contain guidelines on the following issues:

(a) complaints;

(b) dispute settlement;

(c) location of customer service departments;

(d) quality of service;

(e) provision of ancillary services;

(f) other matters dealt with in the terms of service of the standard subscriber agreement referred to in section 5.5; and

(g) guidelines on service termination.

5.4 After approval of the code of practice by the Regulator, the licensee shall report to the Regulator on an annual basis (within one (1) month of the end of the licensee's accounting period) on the performance of the licensee in meeting the guidelines set out in the code of practice on subscribers affairs, and on the progress made in implementing the guidelines.

5.5 Within three (3) months of the Effective date, the licensee shall submit to the Regulator for its review a form of standard agreement containing the terms for the

provision of Licensed services to international telecommunications service subscribers (the "**standard subscriber agreement**"). The licensee may submit a different standard subscriber agreement for use by similarly situated international telecommunications service subscribers of a specific category, provided that all such categories shall be objectively justified and do not result in undue discrimination. The Regulator may raise objections and require the introduction of such modifications as the Regulator deems necessary. If no objections are raised or modifications required by the Regulator within thirty (30) days of the submission of such form, such form may be used by the licensee.

5.6 Any modifications to such agreement are also subject to the foregoing provisions. In addition, the Regulator may subsequently order the introduction of any modification to such agreement after it becomes aware of any fact or circumstance which requires such modification in order to safeguard the interests of subscribers.

6. TARIFFS OF LICENSED SERVICES

6.1 For as long as the licensee has significant market power:

(a) From the date on which the relevant regulation dealing with the tariffs of the licensee becomes effective, the tariffs of the licensee shall be subject to the relevant regulation made under Article 58 of the Telecommunications Law.

(b) If the licensee wishes subsequently to change the tariffs for a licensed service, it must, unless otherwise directed by the Regulator, notify the Regulator of the proposed change at least forty-five (45) days prior to the date on which the proposed change is to come into effect.

6.2 The licensee shall ensure that it publishes in accordance with the standard subscriber agreement and keeps updated a list of applicable retail tariffs, and makes that list available on its website, at its place of business, and to any person who requests a copy.

7. PROVISION OF RESALE SERVICES

7.1 Subject to any regulations on interconnection and to the provisions of this section 7, the licensee shall, if and only for as long as the licensee is in a dominant position, within six (6) weeks of a request by a licensed operator, enter into a written agreement with the licensed operator to provide Licensed services in the relevant market as are reasonably requested to enable that licensed operator to provide Resale services in such market. Where the licensee and such licensed operator cannot agree the terms of such agreement within such period of time, either party may refer the matter to the Regulator in writing for determination of such terms within thirty (30) days from referral.

7.2 The licensee shall not be required to enter into an agreement under section 7.1 where to do so would, in its reasonable opinion and with the agreement of the Regulator:

(a) cause or would be likely to cause danger, damage or injury to any person or to any property; or

(b) interfere with the operation of its international telecommunications services.

7.3 The licensee shall ensure that the agreement referred to in section 7.1 above is offered on terms and in accordance with tariffs approved or determined by the Regulator and shall provide the Regulator with a copy of each such agreement within three (3) days of its signing.

8. INTERCONNECTION WITH OTHER PUBLIC TELECOMMUNICATIONS OPERATORS

8.1 If the licensee is a public telecommunications operator in a dominant position, it shall provide interconnection to other public telecommunications operators in accordance with Article 57 of the Telecommunications Law.

9. BILLING

9.1 The licensee shall upon issuing any bill in respect of any licensed service ensure that every amount stated as due in the bill is no higher than the amount that represents the

true extent of any such service lawfully provided by the licensee to the international telecommunications service subscriber in question.

9.2 The licensee shall, no later than six (6) months from the Effective date, establish a procedure to ensure the accuracy of its billing system in accordance with section 9.1 above which must be submitted for prior written approval to the Regulator within four (4) months from the Effective date. The Regulator shall issue its decision with respect to such procedure within two (2) months of such submission.

9.3 The licensee shall keep such records as may be necessary or may be determined by the Regulator to be necessary for the purpose of satisfying the Regulator that the billing process has the characteristics required above and the licensee shall for purposes of this licence retain all records for at least two (2) years from the date on which they came into being.

9.4 For the purpose of giving the Regulator assurance from time to time that the billing process meets the requirements of section 9.1, the licensee shall:

(a) furnish the Regulator with any information it requires;

(b) on reasonable notice, allow the Regulator (or any person authorised by the Regulator) access to any relevant premises of the licensee during normal business hours; and

(c) on reasonable notice, allow the Regulator (or any person authorised by the Regulator) to examine or test the whole or any part of the billing process.

9.5 The licensee shall, no later than twelve (12) months from the Effective date, provide itemised billing information to any international telecommunications service subscriber upon request in respect of the tariffs for any telecommunications services provided by the licensee to such subscriber. If the Regulator permits the licensee to charge for itemised billing information, any such charge is subject to the prior written approval of the Regulator.

10. INTEROPERABILITY AND TECHNICAL STANDARDS

10.1 The licensee shall comply with relevant regulations and technical specifications issued by the Regulator in order to ensure interoperability of the Licensed services and its telecommunications network with telecommunications services and telecommunications networks provided by other licensed operators to the extent technically feasible.

11. PRIVACY AND CONFIDENTIALITY

11.1 The licensee shall use all reasonable endeavors to ensure the privacy and confidentiality of information and business secrets obtained in the course of its business from any person to whom it provides the Licensed services by establishing and implementing reasonable procedures for maintaining privacy and confidentiality of such information subject to any requirement under law.

11.2 The licensee shall maintain sufficient information on its privacy and confidentiality procedures to satisfy the Regulator, at its reasonable request, that the requirements of section 11.1 are being met.

11.3 The licensee shall not use or allow to be used any apparatus which is capable of recording, monitoring, or intruding into calls unless it complies with applicable law.

12. ANTI-COMPETITIVE PRACTICES

12.1 Without derogating from Article 65 of the Telecommunications Law, the licensee shall not, alone or together with others, engage in or continue or knowingly acquiesce in any anti-competitive practices and, in particular, the licensee shall:

(a) not engage in anti-competitive cross-subsidization;

(b) if dominant, not abuse its dominant position;

(c) not enter into exclusive arrangements with third parties for the location of its facilities that are required to provide any of the Licensed services;

(d) not enter into any agreements, arrangements or undertakings with any person, including any supplier of services that compete with any of the Licensed

services, which have as their objective or cause the fixing of prices or other restraint on competition;

(e) not use information obtained from competitors if the objective or effect of such use is anti-competitive;

(f) make available to other licensed operators on a timely basis technical information about essential facilities and other commercially relevant information that is necessary for them to provide telecommunications service; and

(g) not (whether in respect of the tariffs or other terms applied or otherwise) show undue discrimination against particular persons or persons of any class or description as respects the provision of any Licensed service.

13. ACCOUNTING REQUIREMENTS

13.1 The licensee shall present in written form regulatory accounts for the licensed telecommunications activities in accordance with the applicable regulations.

13.2 The Regulator may require the licensee to submit other accounting information it may require in order to effectively supervise and enforce the terms of this licence and the provisions of the Telecommunications Law.

13.3 If the licensee fails to comply with its obligations under sub-sections 1 and 2 above or if the accounting system presented by the licensee fails to achieve the objectives set forth in these subsections and the Regulator deems it necessary and appropriate in accordance with the provisions of Article 3(c) of the Telecommunications Law, it may order the licensee to implement separation within a period to be determined by the Regulator.

14. REQUIREMENT TO PROVIDE INFORMATION AND INSPECTION

14.1 Without derogating from Article 77 of the Telecommunications Law, the licensee shall permit any person authorised by the Regulator to have access to any of its radiocommunications stations and to inspect or test its radiocommunications equipment at any reasonable time or whenever an emergency situation exists, at any time,

for the purpose of verifying compliance with the terms of the licence, the provisions of the Telecommunications Law and regulations issued thereunder or for the purpose of investigating sources of radiocommunications interference.

14.2 Without derogating from Article 53 and 77 of the Telecommunications Law, the licensee is required to maintain such information as will enable the Regulator to carry out its functions under the Telecommunications Law in such manner as the Regulator may from time to time request. The Regulator shall have the right to request the licensee to submit periodic reports, statistics and other data as well as request additional information in order to effectively supervise and enforce the terms of this licence, the provisions of the Telecommunications Law and the regulations issued thereunder.

15. LICENCE FEES

15.1 The initial licence fee for the period from the Effective date until the end of the calendar year in which the licence is awarded shall be BD10,000.

15.2 The annual licence fee payable in respect of each subsequent year shall be levied in accordance with the Schedule of Fees (and any subsequent amendments thereof).

16. DURATION AND RENEWAL

16.1 The Effective date for this licence is 15 November 2022 (the "**Effective date**"). This licence shall be valid for a term of fifteen (15) years.

16.2 The Regulator shall renew the licence upon request by the licensee for additional terms of ten (10) years upon expiration of the current licence term, provided that the licensee is not, and has not been, in material breach of the licence (in which case, the Regulator may veto renewal in accordance with Article 30 of the Telecommunications Law).

17. MODIFICATION, REVOCATION AND TERMINATION

17.1 The licence may be modified in any of the following ways at any time:

(a) written agreement between the Regulator and the licensee.

(b) by the Regulator if the Regulator determines that such modification is necessary to make the conditions of the licence consistent with terms being imposed generally in respect of all licences issued in the same category, for the purpose of ensuring fair competition between licensees in that category or to the extent necessitated by technological development, provided that the Regulator shall have:

(i) given the licensee six (6) months written notice of the proposed modification; and

(ii) consulted with the licensee;

(c) an order of modification by the Regulator in accordance with Article 35 of the Telecommunications Law.

(d) a determination of the Regulator if the Regulator believes that such modification(s) is / are necessary to comply with the objectives of the Telecommunications Law.

17.2 The licence may be revoked in any of the following ways at any time:

(a) written agreement between the Regulator and the licensee.

(b) an order of revocation by the Regulator in accordance with Article 35 of the Telecommunications Law.

(c) if the licensee is dissolved, or enters into liquidation, bankruptcy or equivalent proceedings or makes a general assignment for the benefit of creditors.

17.3 The licence shall terminate automatically upon the expiry of its term if it is not renewed in accordance with section 16.2 above.

18. FORCE MAJEURE

18.1 If the licensee is prevented from performing any of its obligations under this licence because of Force Majeure the licensee shall notify the Regulator of the obligations it is prevented from performing as a result as soon as practicable after it becomes aware or reasonably should become aware of such Force Majeure.

18.2 The Regulator shall suspend those obligations referred to under section 18.1 and the licensee will not be liable to perform those obligations, for so long as the Force Majeure continues, only if and to the extent that the inability to perform could not have been prevented by taking steps specifically required under the law or this licence

or other reasonable precautions and the inability cannot reasonably be circumvented by the licensee at its expense through the use of alternate sources, work-around plans or other means.

19. DISPUTE RESOLUTION

19.1 All disputes between the licensee and the Regulator arising out of this licence shall be resolved in accordance with the provisions of Chapter XVI of the Telecommunications Law.

19.2 The courts of the Kingdom of Bahrain shall have jurisdiction over disputes between the licensee and other licensees in connection with telecommunications activities which they are licensed to conduct, provided, however, that a party to such dispute may require the dispute to be referred to arbitration, in which case, unless the parties agree otherwise and provided that such agreement is not contrary to Chapter VII of the Civil & Commercial Procedural Law of 1971, the provisions of Articles 67 to 71 of the Telecommunications Law shall apply *mutatis mutandis*.

20. COMPLIANCE

20.1 Without prejudice to the Regulator's power under the Telecommunications Law and/or any other regulatory instruments, if the licensee fails to comply with its obligations under this licence, the Regulator may take such action as it deems necessary and appropriate in accordance with the provisions of Article 3(c), 35 and/or 65 of the Telecommunications Law (as appropriate).

21. NOTICES

21.1 All notices from the licensee to the Regulator and vice versa shall be in writing and sent either by e-mail or by registered mail.

21.2 Where a notice is sent by e-mail, it shall be sent to the following addresses:

(a) If sent to the Regulator: licensing@tra.org.bh

(b) If sent to the licensee: adel.daylami@aim.bh

21.3 Where a notice is sent by registered mail, it shall be sent with acknowledgement of delivery to the following addresses:

(a) If sent to the Regulator: Building 852, Road 3618, Block 436, Manama, Kingdom of Bahrain.

(b) If sent to the licensee: Office 703, Building 655, Road 3614, Block 436, Manama, Kingdom of Bahrain.

21.4 Either party may change its above addresses by notifying the other party in writing at least fifteen (15) days before such change takes effect.

Acceptance by: **ALLIANCE NETWORKS W.L.L**

Name: Adel A. Al Daylami

Designation: CEO

Date: 17.11.2022

Alliance Networks W.L.L. CR No: 150177, Bahrain

وزارة الصناعة والتجارة

إعلانات إدارة التسجيل

إعلان رقم (١٤١) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تحويل شركة تضامن
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدم إليها السيد/ عبداله حسين محمد أحمدي، نيابة عن أصحاب شركة التضامن التي تحمل اسم (الأطرش للتنجيدات/ تضامن)، المسجلة بموجب القيد رقم (١٤٩٩٢٤)، معلناً عن رغبة أصحاب الشركة في تغيير الشكل القانوني للشركة وتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٢,٠٠٠ (ألفان) دينار بحريني.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تحويل شركة تضامن
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدم إليها أصحاب شركة التضامن التي تحمل اسم (المؤتمن ودفاك إلكتروميكانيكل وصالون تركواز/ تضامن)، المسجلة بموجب القيد رقم (١١٥١٣٤)، معلنين عن رغبتهم في تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تحويل شركة مساهمة بحرينية مقفلة
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدم إليها أصحاب الشركة المساهمة البحرينية المقفلة التي تحمل اسم (دار الوسط ش.م.ب مقفلة)، المسجلة بموجب القيد رقم (٤٨٣٣٩-١)، معلنين عن رغبتهم في تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره

٢٢,٠٠٠ (اثنان وعشرون ألف) دينار بحريني.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (١٤٤) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تحويل شركة تضامن
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدم إليها أصحاب شركة التضامن التي تحمل اسم (كولومبو للشحن)، المسجلة بموجب القيد رقم (٧١٦٨٥)، معلنين عن رغبتهم في تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١,٥٠٠ (ألف وخمسمائة) دينار بحريني، وتسجل باسم السيد/ إبراهيم علي ابراهيم جبيل (بنسبة ١٠٠٪).

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٢٢
بشأن تحويل فرع شركة أجنبية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدم إليه القائمون على فرع الشركة الأجنبية العامل في مملكة البحرين والتي تحمل اسم (٢ إف ليوتشين جي إي إس إم بي إتش)، المسجل بموجب القيد رقم (١٥٥٩٧٤)، معلنين عن رغبتهم في تغيير الشكل القانوني للفرع المذكور وذلك بتحويله إلى شركة ذات مسئولية محدودة قائمة بذاتها.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.